

د/ عريف عبد الرزاق - المركز الجامعي بركة

أ/ سليمان عبد الحكيم - المركز الجامعي بركة

### عنوان المقال

أهمية النسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية  
الجزائرية «دراسة حالة شركة الإسمنت- عين التوتة- باتنة»

### ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية النسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية ودورها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واختبار قدرتها في التحليل الدقيق للوضع المالي والكشف على موطن القوة والضعف التي تميز نشاط المؤسسة، ولتحقيق هذا الهدف قمنا بدراسة تطبيقية في شركة الإسمنت عين التوتة بباتنة خلال الفترة 2015-2017 وقد توصلنا من خلالها إلى مجموعة من النتائج من أهمها، قدرة النسب المعتمدة على صافي التدفق النقدي التشغيلي على التقييم الموضوعي لجودة الأرباح المحققة وقدرتها على توفير معلومات دقيقة حول وضعية السيولة وأداة فعالة لتقييم السياسات المالية المنتهجة من قبل المؤسسة .

الكلمات المفتاحية: قائمة التدفقات النقدية، الأداء المالي، النسب المالية.

### Abstract:

This study aims to highlight the importance of the ratios derived from the statement of cash flows and their role in assessing the financial performance of the economic institution and test its ability to accurately analyze the financial situation and to detect the strengths and weaknesses that characterize the activity of the institution, To achieve this goal, we conducted an applied study at Ain Touta Cement Company in Batna during the period 2015-2017, We have reached a number of results, the most important of which are the ability of the ratios based on net operating cash flow to objectively assess the quality of profits achieved and its ability to provide accurate information on the liquidity position and an effective tool to evaluate the financial policies adopted by the institution.

**Keywords:** cash flow statement, financial performance, financial ratios.

### مقدمة:

شهدت بيئة الأعمال العديد من التغيرات والتطورات التي أثرت بشكل كبير على حياة ونمو المؤسسات الاقتصادية وإستقرارها مما جعل العديد من المؤسسات تعمل جاهدة على التأقلم ومسايرة هذه التطورات بشكل يسمح لها من الإستفادة من المعطيات الجديدة التي توفرها هذه البيئة، ومن أهم هذه المعطيات ظهور ما

يسمى بمعايير المحاسبة الدولية التي تم من خلالها وضع أسس تنظيمية لمهنة المحاسبة تهدف إلى توحيد قواعد إعداد وعرض القوائم المالية

على المستوى العالمي وتوفير قراءة موحدة لها .

ونظرا للإتجاه المتنامي لعمولة المعايير المحاسبية، قامت الجزائر كغيرها من الدول بتطوير وتكييف نظامها المحاسبي مع معايير المحاسبة الدولية بهدف تقريب الممارسات المحاسبية في الجزائر مع نظيرتها الدولية من جهة، ويهدف مساهمة.

الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر للإنتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق من جهة أخرى ، فبدأت الجزائر فعلا في إصلاحات محاسبية سمحت بصعود النظام المحاسبي المالي من خلال القانون 11-07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 ليبدأ تطبيقه في الفاتح من جانفي 2010، ولقد جاء هذا النظام ليعوض المخطط الوطني المحاسبي الذي أصبح لا يستجيب للتحويلات والمعطيات الاقتصادية الداخلية والخارجية الحالية، وبذلك فإن قواعد إعداد وعرض القوائم المالية المعدة من قبل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية إتخذت مسارا آخر يختلف كليا عما كان مطبقا من قبل، وهذا طبعا سوف يؤثر على نوعية المعلومات الموجودة في هذه القوائم وبالتالي ينعكس ذلك على الأطراف المستخدمة لهذه المعلومات .

وكما هو معلوم فإن البيانات الظاهرة في القوائم المالية لا يمكن أن تعطي صورة دقيقة ومتكاملة عن مستوى الأداء المالي للمؤسسات دون تعزيزها بأداة أو أكثر من أدوات التحليل المالي، لذلك لا بد من خضوع تلك البيانات للفحص والتدقيق والتحليل بهدف دراسة أسباب نجاح أو فشل المؤسسة في تحقيق أهدافها، وبيان نقاط قوتها لإستغلالها وإكتشاف مواطن ضعفها لإجراءات التصحيحات اللازمة، حيث يعتمد مدى صحة هذا التحليل على دقة وصحة القوائم المالية المختلفة، وباعتبار أن من بين الأهداف المرجوة من النظام المحاسبي والمالي هو تقديم معلومات محاسبية ذات جودة تستجيب لحاجيات وتطلعات مختلف مستخدميها فإن هذا سوف يؤثر على عملية التحليل المالي ويزيد من فعاليتها في تقييم الأداء المالي وخاصة أن هذا النظام جاء بقائمة مالية جديدة وهي قائمة التدفقات النقدية المعدة على الأساس النقدي التي تحتوي على معلومات إضافية لا تتوفر في القوائم المالية التقليدية، كما أن قائمة التدفقات النقدية سمحت بظهور نسب مالية جديدة مشتقة منهازادت من دقة ومصداقية عملية تقييم الأداء وهذا طبعا سوف ينعكس إيجابا على القرارات الاقتصادية المتخذة .

من خلال هذه الدراسة سنحاول معرفة أثر المعلومات المعروضة في قائمة التدفقات النقدية وكذلك النسب المشتقة منها على عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والتي إختارنا شركة الإسمنت عين التوتة كعينة منها، ومنه يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة كما يلي :

كيف تساهم النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تعزيز عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نتطرق لهذا الموضوع بالدراسة والتحليل من خلال المحاور التالية :

## المحور الأول: قائمة التدفقات النقدية:

تعتبر قائمة التدفقات النقدية من القوائم المالية الحديثة النشأة ، فوجودها كان بسبب اعتمادها على الأساس النقدي الذي يميزها عن باقي القوائم التي تعتمد على أساس الإستحقاق، وبالتالي في توفر معلومات مهمة لم تكن متاحة من قبل تعتبر إضافة تفيد مختلف الأطراف المهتمة بنشاط المؤسسة في إتخاذ وترشيد قراراتهم .

### 1- قائمة التدفقات النقدية. المفهوم، الأهمية والأهداف

#### 1-1- مفهوم قائمة التدفقات النقدية

تعرف قائمة التدفقات النقدية على أنها " قائمة تعرض المتحصلات النقدية (المقبوضات) والمدفوعات النقدية وصافي التغير في النقدية من ثلاثة أنشطة هي أنشطة التشغيل، وأنشطة الإستثمار، وأنشطة التمويل لمؤسسة إقتصادية، خلال فترة زمنية محددة بصورة تؤدي إلى توفيق رصيد النقدية في أول الفترة وآخر الفترة"<sup>1</sup> وعرفها النظام المحاسبي المالي الذي سماها جدول سيولة الخزينة بأنها " جدول يهدف إلى إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها، وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية"<sup>2</sup>

#### 2-1- أهمية قائمة التدفقات النقدية

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن هذه القائمة تكشف عن بعض المعلومات الهامة التي لا توضحها القوائم المالية الأخرى في الحكم على مدى نجاح المؤسسة وإمكانية استمرارها، ويمكن تلخيص أهمية قائمة التدفقات النقدية من خلال النقاط الآتية:<sup>3</sup>

- قياس مدى قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية تبعا لدورات الرئيسية لنشاطها؛
- إبراز مدى كفاية السيولة للوفاء بالتزامات المؤسسة نحو الدائنين والمساهمين؛
- قياس أثر التدفقات الاستثمارية والتمويلية على الربحية؛
- إبراز درجة المرونة المالية لدى المؤسسة؛
- تساهم في تحسين مبدأ القابلية للمقارنة بين المؤسسات كونها تستبعد الآثار الناجمة عن استخدام المعالجات المحاسبية المختلفة؛
- تعطي مؤشر لمبالغ وتوقيت درجة التأكد المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية؛

#### 3-1- أهداف قائمة التدفقات النقدية

لقد تم تصميم قائمة التدفقات النقدية لتحقيق مجموعة من الأهداف يأتي في مقدمتها مراقبة أداء وإدارة التدفقات النقدية الفعلية الداخلة والخارجة، والمساعدة في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وقياس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، وذلك من خلال توفير معلومات عن المتحصلات والمدفوعات النقدية خلال الفترة. ويمكن تلخيص الهدف من إعداد قائمة التدفقات النقدية في النقاط التالية:<sup>4</sup>

- معرفة المركز النقدي للمؤسسة؛
- تقييم مدى قدرة المؤسسة على تحقيق تدفقات نقدية مستقبلية؛

- تعتبر أداة لتقييم السيولة وربحية المؤسسة ؛
- تقييم مدى قدرة المؤسسة على مواجهة و سداد إلتزاماتها وقدرتها على توزيع الأرباح ؛
- تزود مستعملي القوائم المالية بمعلومات عن النقد المستلم والمدفوع خلال الفترة المالية، وهذا يمكنهم من تقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد النقد أو ما يعادله ؛

## 2- تبويب وعرض قائمة التدفقات النقدية

### 1-2-1- تبويب قائمة التدفقات النقدية

يهدف زيادة فعالية قائمة التدفقات النقدية في تحقيق الأهداف المرجوة منها، فقد أوصى المعيار المحاسبي الدولي السابع بضرورة تبويب التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال فترة معينة حسب الأنشطة إلى ثلاثة مجموعات وهي :

**1-1-2- التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية:** وهي التدفقات الناتجة عن الأنشطة الأساسية المنشئة لنواتج المؤسسة وتدخل في تحديد صافي الدخل، مثل المتحصلات من الزبائن والفوائد، وتسديدات للموردين و المصروفات و سداد للعاملين و الفوائد.

**2-1-2- التدفقات النقدية للأنشطة الإستثمارية:** وتتمثل في التدفقات الناتجة عن إقتناء أو بيع الأصول الطويلة الأجل وغيرها من الأصول الأخرى التي لا تدخل ضمن البنود المعادلة للنقدية مثل المتحصلات عن بيع الأصول الملموسة و غير الملموسة و متحصلات القروض من الغير، المدفوعات إقتناء الأصول الثابتة و المالية و تقديم قروض للغير.

**3-1-2- التدفقات النقدية للأنشطة التمويلية:** وهي تدفقات ناتجة عن العمليات النقدية المرتبطة بحقوق الملكية والخصوم طويلة الأجل مثل المتحصلات من إصدار الأسهم والسندات وغيرها من أدوات حقوق الملكية، المدفوعات في شكل توزيع الأرباح و غيرها .

### 2-2- عرض قائمة التدفقات النقدية

وتستخدم طريقتان لإعداد و عرض قائمة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية هما الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة، أما التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية و الأنشطة التمويلية فلا تختلف طرق عرضهما وفق الطريقتين، وفيما يلي توضيح لتلك الطريقتين:

**1-2-2- الطريقة المباشرة:** بموجب هذه الطريقة يتم التوصل إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية عن طريق تحديد العناصر المكونة للتدفقات النقدية الداخلة من النشاط التشغيلي مثل النقدية المحصلة من الزبائن وتحديد العناصر المكونة للتدفقات النقدية الخارجة من النشاط التشغيلي مثل النقدية المدفوعة لموردي البضائع وبشكل منفصل كل على حدة، ثم تحديد الفرق بينهما الذي يمثل صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.<sup>5</sup> **2-2-2- الطريقة غير المباشرة:** وتسمى هذه الطريقة بطريقة التسوية و بموجب هذه الطريقة فإن قائمة التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية تبدأ بصافي الدخل الذي يمكن الحصول عليها مباشرة من قائمة الدخل، ثم يضاف إليه أو يخصم منه بنود الإيرادات و المصروفات غير المؤثرة على النقدية، أي أن المصروفات غير

النقدية التي تم طرحها لتحديد صافي الدخل يجب إضافتها لتحديد صافي التدفق النقدي وكذلك الحال بالنسبة للإيرادات غير النقدية التي أضيفت لتحديد صافي الدخل يجب طرحها لتحديد صافي التدفق النقدي.

**المحور الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام قائمة التدفقات النقدية:**

تظهر أهمية قائمة التدفقات النقدية من كونها تشكل مع قائمة الدخل و الميزانية أداة هامة لغايات التحليل المالي في المساعدة على تقييم أداء المؤسسة والتنبؤ بما سيكون عليه أداؤها في المستقبل، فمن خلال البيانات والمعلومات التي تتضمنها قائمة التدفقات النقدية يتم إشتقاق مجموعة من النسب المالية تستخدم أساسا في تقييم السيولة والربحية وتقييم السياسات المالية والمرونة المالية.

### **1- مفاهيم حول تقييم الأداء المالي**

#### **1-1- تقييم الأداء المالي، المفهوم، الأهداف**

##### **1-1-1- مفهوم تقييم الأداء المالي**

يقصد بتقييم الأداء المالي للمؤسسة " تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للمؤسسة وذلك لخدمة رغبات أطرافها المختلفة، أي يعتبر تقييم الأداء المالي قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا"<sup>6</sup>

وتعتبر عملية تقييم الأداء عملية بالغة الأهمية وذلك لأنها تخدم كل الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة وذلك للأسباب التالية :

- تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج، مما يسمح بالحكم على الفعالية؛
- تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة ؛
- من خلال التعريف السابق يتضح أن عملية تقييم الأداء المالي تركز على الأركان التالية:<sup>7</sup>
- وجود أهداف محددة مسبقا: قد تكون في شكل خطة أو سياسة أو معيار أو نمط أو قرار حاكم محددة مسبقا تتم على أساسها عملية تقييم الأداء المالي .
- قياس الأداء الفعلي: يتم قياس الأداء الفعلي عادة بالاعتماد على ما توفره النظم المحاسبية والأساليب الإحصائية من بيانات ومعلومات.
- مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير: يتم مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير لتحديد الانحرافات سواء كانت إيجابية أو سلبية.
- إتخاذ القرارات اللازمة لتصحيح الانحرافات: إن تحديد والتحليل الجيد للانحراف يساعد على تقدير الموقف واتخاذ القرار المناسب لتصحيح ذلك الانحراف .

#### **1-1-2- أهداف تقييم الأداء المالي**

تتمثل أهمية تقييم الأداء المالي فيما يلي:<sup>8</sup>

- الوقوف على مستوى انجاز المؤسسة مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الانتاجية:

- الكشف عن اماكن الخلل والضعف في نشاط المؤسسة، وإجراء تحليل شامل لها، وبيان مسببها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها لتصحيحها؛
- الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة لتحقيق عوائد أكبر بأقل تكلفة؛
- تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في المؤسسة عن مواطن الخلل والضعف في نشاطها؛
- تنشيط الأجهزة الرقابية على أداء عملها عن طريق المعلومات التي تقدمها عملية تقييم الأداء وانجازها لأهدافها المرسومة كما هو مطلوب؛
- إظهار التطور الذي حققته المؤسسة خلال مسيرتها نحو الأفضل أو الأسوأ؛

## 2-1- تقييم الأداء المالي، الخطوات و مصادر المعلومات

### 1-2-1- خطوات تقييم الأداء المالي

تمر عملية تقييم الأداء بمراحل عديدة يمكن حصرها فيما يلي<sup>9</sup>:

- جمع البيانات و المعلومات الإحصائية، حيث تتطلب عملية تقييم الأداء توفير البيانات و المعلومات عن التقارير اللازمة لحساب النسب و المعايير المطلوبة خلال فترة معينة؛
- تحليل ودراسة البيانات و المعلومات الإحصائية للوقوف على مدى دقتها وصلاحيتها لحساب المعايير و النسب و المؤشرات اللازمة لعملية التقييم حيث يفترض توفر مستوى من الوثوقية و الإعتمادية في هذه البيانات؛
- إجراء عملية التقييم باستخدام النسب و المعايير الملائمة لنشاط المؤسسة على أن يكون التقييم شامل و عام لنشاط المؤسسة بهدف التوصل إلى حكم موضوعي و دقيق يمكن الإعتماد عليه؛
- إتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم، على اعتبار أن نشاط المؤسسة المنفذ كان ضمن الأهداف المخططة و أن الإنحرافات التي حصلت حددت أسبابها و وضعت الخطط لسيير نشاط المؤسسة نحو الأفضل في المستقبل؛
- تحديد مسؤوليات متابعة العمليات التصحيحية للإنحرافات؛

### 1-2-1- مصادر المعلومات اللازمة لتقييم الأداء المالي

يمكن حصر مصادر البيانات و المعلومات التي تستخدم لتقييم الأداء المالي للمؤسسة فيما يلي:

- البيانات المحاسبية الختامية التي تشمل الميزانية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، و الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية؛
- التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية مثل التوقعات و التنبؤات المالية<sup>10</sup>؛
- تقرير مدقق الحسابات و التقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة؛
- المعلومات الصادرة عن أسواق المال و البورصة و مكاتب الوساطة؛
- النشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات و المؤسسات الحكومية و مراكز البحث؛

## 2- النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية

تعتبر النسب المالية بصفة عامة من بين أهم أدوات التحليل المالي وأكثرها شيوعا، فهي تدرس العلاقة بين عناصر القوائم المالية ثم تفسر مدلول تلك العلاقة من خلال مقارنتها مع النسب المعيارية المحددة أو المتعارف عليها، ويمكن الاستفادة من معلومات قائمة التدفقات النقدية في وضع مقاييس تندرج منها مجموعة من النسب المالية التي يمكن الاسترشاد بها في تقييم أوجه النشاط المختلفة للمؤسسة واختبار مدى الكفاءة في تسيير إحتياجاتها المالية ومن أهم هذه المقاييس ما يلي :

### 2-1- مقاييس تقييم جودة الربحية

تعتبر ربحية المؤسسة محصلة لمختلف السياسات التي تتخذها الإدارة، وتعبّر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها التشغيلية والإستثمارية.<sup>11</sup> عن توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات تمكن من التمييز بين صافي الربح المحدد على أساس الاستحقاق وصافي التدفق النقدي المحدد على الأساس النقدي، فكلما ارتفع صافي التدفق النقدي التشغيلي كلما زادت نوعية و جودة الأرباح، ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية لتقييم جودة الأرباح ما يلي:<sup>12</sup>

$$\text{نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية} = \frac{\text{التدفقات النقدية الداخلة الأنشطة التشغيلية}}{\text{الإحتياجات النقدية الأساسية}}$$

يقصد بالإحتياجات النقدية الأساسية ما يلي: التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية، مدفوعات أعباء الديون، الإنفاق الرأسمالي اللازم للمحافظة على الطاقة الإنتاجية وسداد الديون المستحقة خلال العام. تبين هذه النسبة مقدرة المؤسسة على توفير ما يكفي من التدفقات النقدية التشغيلية لتغطية إحتياجاتها النقدية الأساسية .

$$\text{مؤشر النشاط التشغيلي} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{الدخل صافي من الأنشطة التشغيلية قبل الفوائد و الضريبة}}$$

تبين هذه النسبة مدى قدرة الأنشطة التشغيلية على توليد التدفقات النقدية التشغيلية، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على جودة أرباح المؤسسة والعكس صحيح

$$\text{مؤشر النقدية التشغيلية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي الربح}}$$

تبين هذه النسبة مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي، وكلما ارتفعت هذه النسبة تزداد مصداقية بيانات قائمة الدخل المعدة على أساس الاستحقاق، والعكس صحيح .

$$\text{العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{المبيعات}}$$

تبين مدى كفاءة سياسة الائتمان المتبعة من قبل المؤسسة في تحصيل النقدية من زبائنها.

$$\text{العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

تبين هذه النسبة مدى قدرة أصول المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها وحافز للمزيد من الاستثمار في المستقبل .

$$\text{- العائد على الأموال الخاصة من التدفق النقدي التشغيلي} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

تبين هذا النسبة العائد من الأموال الخاصة من التدفقات النقدية التشغيلية، كلما ارتفعت هذه النسبة كان مؤشرا على كفاءة المؤسسة .

## 2-2- مقاييس تقييم جودة السيولة

تعتبر السيولة عن مقدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها الجارية في تواريخ إستحقاقها، وترتبط قوة أو ضعف السيولة بمدى توافر صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، ومن أهم النسب التي يمكن إستحقاقها من قائمة التدفقات النقدية لتقييم جودة السيولة ما يلي:<sup>13</sup>

$$\text{- نسبة التغطية النقدية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الإستثمارية و التمويلية}}$$

تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على تحقيق تدفق نقدي تشغيلي كافي لتغطية التزاماتها الاستثمارية والتمويلية الضرورية، كما توضح مدى الحاجة إلى التمويل عن طريق الاقتراض أو بواسطة أموال الملكية أو كليهما .

$$\text{- نسبة تغطية فوائد الديون} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{فوائد الديون}}$$

تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد فوائد الديون، وإنخفاض هذه النسبة مؤشر سيئ وينبئ بمشاكل قد تواجهها المؤسسة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون.<sup>14</sup>

- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الاستحقاق الحالي للديون طويلة الأجل وأوراق

$$\text{الدفع قصيرة الأجل} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{إستحقاقات الدين طويلة الأجل + الديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل}}$$

تشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة على الوفاء بإلتزاماتها المتمثلة باستحقاقات الديون طويلة وقصيرة الأجل وأوراق الدفع قصيرة الأجل . إن ارتفاع هذه النسبة يعني أن وضع السيولة للمنشأة جيد ولا تعاني من مشكلات تتعلقها.

$$\text{- نسبة تغطية الديون قصيرة الأجل} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{متوسط الديون قصيرة الأجل}}$$

تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على سداد الإلتزامات قصيرة الأجل، كلما إرتفعت هذه النسبة قل إحتمال تعرض المؤسسة لمشكل السيولة.<sup>15</sup>

- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الاستثمارية =

$$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{التدفقات النقدية الخارجة للنفقات الإستثمارية}}$$



تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من أنشطتها التشغيلية لتمويل النفقات الاستثمارية اللازمة للحفاظ على الطاقة الإنتاجية .

- نسبة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية إلى التدفقات الداخلة من الأنشطة التمويلية

$$= \frac{\text{التدفقات النقدية الداخلة للأنشطة التمويلية}}{\text{التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية}}$$

تبين هذه النسبة مدى مساهمة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية على تمويل الاستثمار في الأصول طويلة الأجل، وتشير أيضا إلى مدى مساهمة المصادر الخارجية في تمويل الاستثمار في الأصول طويلة الأجل.<sup>16</sup>

### 2-3- مقاييس تقييم السياسات المالية والمرونة المالية

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات تمكن عن طريق تحليلها ومقارنتها لعدد من السنوات التعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية التي تنتهجها، ولتقييم السياسات المالية التي تتبعها المؤسسة يتم الإعتماد على النسب الآتية:<sup>17</sup>

- نسبة التوزيعات النقدية =  $\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{التوزيعات النقدية للمساهمين}}$

تعكس هذه النسبة سياسة توزيع الأرباح على المساهمين ومدى قدرة التدفقات النقدية التشغيلية على مواجهة التزامات المؤسسة في توزيع الأرباح إتجاه المساهمين .

- نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة =  $\frac{\text{المتحصلات النقدية المحققة من إيراد الفوائد التوزيعات المقبوضة}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}$

تعتبر هذه النسبة مؤشر على مدى أهمية المتحصلات النقدية من الإستثمارات النقدية مقارنة بالتدفقات التشغيلية للمؤسسة .

- نسبة الإنفاق الرأسمالي =  $\frac{\text{الإنفاق الرأسمالي}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من إصدار أسهم و سندات قروضو طويلة الأجل}}$

تعبّر هذه النسبة عن مدى مساهمة مصادر التمويل طويلة الأجل في تمويل الأصول الثابتة، كما أن إنخفاض هذه النسبة قد يكون نتيجة زيادة الاستثمار في المخزون وزيادة الاستثمارات المالية، ولذلك تعد هذه النسبة مؤشرا هاما للمستثمرين والمقرضين عن كيفية استخدام أموالهم من قبل الإدارة.

- معدل المرونة المالية =  $\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{متوسط إجمالي الديون}}$

تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها من صافي التدفقات النقدية دون الحاجة إلى بيع الأصول المستخدمة، كلما زاد هذا المعدل كان هناك احتمال أقل أن تتعرض المؤسسة لصعوبة في الوفاء

بالتزاماتها عند استحقاقها، وبالتالي يقدم هذا المؤشر مدى القدرة على تسديد التزامات باستمرار إذا كانت المصادر الخارجية للأموال محدودة أو عالية التكلفة .

المحور الثالث : تقييم الأداء المالي لشركة الإسمنت عين التوتة بإستخدام النسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية:

في هذا الجزء من المقالة سنحاول إسقاط الدراسة النظرية على إحدى الشركات الصناعية الجزائرية وهي شركة الإسمنت عين التوتة بولاية باتنة .

### 1- تقديم للشركة

شركة الإسمنت عين التوتة وهي شركة تابعة لمجمع الصناعي لإسمنت الجزائر (GICA) تأسست سنة 1986 وهي شركة ذات أسهم براس مال قدره 2.250.000.000 دج، تترع على مساحة قدرها 20 هكتار وتشغل حوالي 506 عامل تسيير الشركة من طرف مجلس إدارة وتتمتع بالاستقلالية في إتخاذ القرارات وتتكون الشركة من فروع التالية :

- مقر المديرية العامة الكائن بباتنة - وحدة إنتاج الإسمنت ببلدية تيلاطو
- وحدة إنتاج الحصى ببلدية تيلاطو- وحدة توزيع الإسمنت ببسكرة
- وحدة توزيع الإسمنت بتقرت ولاية ورقلة

وتعتبر الشركة أهم فرع لمجمع (GICA) سواءا من حيث الإنتاج أو رقم الأعمال حيث قدر الإنتاج السنوي لها بـ 1 مليون طن من الإسمنت بنوعيه العادي والمضاد للأملاح و 300 ألف شطن من الحصى و ينتظر أن تشرع الشركة قريبا في إنتاج الإسمنت البترولي الذي تحتاجه شركة سوناطراك في التنقيب عن النفط .

### 2- تقييم الأداء المالي لشركة الإسمنت عين التوتة

#### 1-2- قائمة التدفقات النقدية بشركة الإسمنت عين التوتة

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية بشركة الإسمنت عين التوتة وفق الطريقة المباشر وهو كالتالي :

#### الجدول رقم (01) قائمة تدفقات الخزينة للسنوات 2015-2016-2017

2017	2016	2015	البيانات
9515022159,36	8954204060,72	8586090000,22	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية
-6062669421,32	-5728791 157,85	-4888693350,58	التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن
-8542868,54	-7169890,85	-10093793,05	المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين
-10617250,00	-13250000,00	-7680000,00	الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة
-1667913375,60	-1548779174,26	-1869971155,40	مسحوبات
16231499823,94	15004028102,52	13311806394,59	الضرائب عن النتائج المدفوعة
-16177387908,66	-15062575875,77	-13307933442,92	تحصيلات من عمليات أخرى
742919297,78	219748571,09	-140047046,61	مسحوبات من عمليات أخرى
<b>2562310456,96</b>	<b>1817414635,60</b>	<b>1673477 606,25</b>	تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (A)
-821849321,92	-133957736,95	-225835834,39	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار
			المسحوبات من اقتناء تقيتات عينية أو معنوية

43781279,72	2253598,06	3172800,00	التحصيلات عن عمليات التنازل عن تقييدات عينية أو معنوية
0,00	-1500000000,00	0,00	المسحوبات عن إقتناء تقييدات مالية
0,00	0,00	0,00	التحصيلات عن عمليات التنازل عن التقييدات المالية
153750000,00	78750000,00	78750000,00	الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية
0,00	0,00	0,00	الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المسلمة
<b>-624318042,20</b>	<b>-1552954 138,89</b>	<b>-143913 034,39</b>	<b>صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار (B)</b>
0,00	0,00	0,00	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
-1001958249,98	-1003248250,00	-1002160000,00	التحصيلات في أعقاب إصدار الأسهم
0,00	0,00	0,00	الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها
0,00	0,00	-70756003,13	التحصيلات المتأتية من القروض
<b>-100958249,98</b>	<b>-1003248 250,00</b>	<b>-1072916 003,13</b>	<b>صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (C)</b>
0,00	0,00	0,00	تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولة وشبه السيولة
<b>936034164,78</b>	<b>-738787753,29</b>	<b>456648 568,73</b>	<b>تغير أموال الخزينة في الفترة (A+B+C)</b>
4063801547,55	4802589300,84	4345940732,11	أموال الخزينة وما يعادلها عند افتتاح السنة المالية
4999835712,33	4063801547,55	4802589300,84	أموال الخزينة وما يعادلها عند إقفال السنة المالية
<b>936034164,78</b>	<b>-738787753,29</b>	<b>456648 568,73</b>	<b>تغير أموال الخزينة في الفترة</b>
0,00	0,00	0,00	المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على القوائم المالية لشركة الإسمنت عين التوتة الملحق رقم 05

## 2-2- تحليل أرصدة قائمة التدفقات النقدية لشركة الإسمنت عين التوتة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن شركة الإسمنت عين التوتة حققت تغيرا إيجابيا في خزيتها النقدية خلال سنة 2015 بقيمة 456648 568,73 دج و 2017 بقيمة 936034164,78 دج وتغيرا سلبيا في سنة 2016 بقيمة -738787753,29 دج ويمكن معرفة الأسباب التي أدت إلى ذلك من خلال رصد التغيرات التي حدثت في الأنواع المختلفة لأنشطة الشركة .

### 2-2-1- تحليل رصيد الأنشطة التشغيلية

حققت الشركة فائضا نقديا صافيا خلال سنوات الدراسة وهو في زيادة مستمرة فكان التغير خلال 2015-2016 بزيادة تقدر بـ 8.6% أما خلال 2016-2017 فكان التغير بزيادة تقدر بـ 40.98% ، وهذا الفائض والتغير الإيجابي راجع أساسا إلى ارتفاع قيمة التحصيلات المستلمة من الزبائن وتحصيلات العمليات الأخرى و تدفقات العناصر غير عادية التي كانت زيادتها بوتيرة أكبر من المبالغ المسددة للموردين ومدفوعات الضرائب والمسحوبات الأخرى وهذا يدل على فعالية سياسة الشركة في إدارة نشاطها التشغيلي وقدرتها على توليد التدفقات النقدية من أنشطتها الرئيسية، والتي إستطاعت من خلالها المحافظة على أدائها التشغيلي وتحسينه ودعم أنشطتها الأخرى، وهذا يعتبر كمؤشر إيجابي ودليل على القوة المالية للشركة.

## 2-2-2- تحليل رصيد الأنشطة الاستثمارية

حققت الشركة من خلالها عجزا نقديا صافيا في جميع السنوات 2015-2016-2017 وكانت القيم على التوالي: (143913 034,39- دج ، 138,89 1552954- دج ، 624318042,20- دج) كان أكبرها سنة 2016 و هذا العجز يعكس سياسة الشركة التوسعية وهو يراجع أساسا إلى ارتفاع قيمة الأصول الثابتة المقتناة والتي زادت قيمتها في سنة 2016 مقارنة بالسنوات الأخرى نتيجة إقتناء تثبيطات مالية إلى جانب التثبيطات العينية والذي أدى إلى ارتفاع التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية.

وفي المقابل تحصلت الشركة على تدفقات نقدية داخلية ناتجة من التنازل عن بعض الأصول الثابتة والفوائد المحصلة من التوظيفات المالية والتي زادت قيمتها في سنة 2017 مما أدى إلى تقليص عجز صافي التدفق النقدي الاستثماري في تلك السنة.

## 2-2-3- تحليل رصيد الأنشطة التمويلية

حققت الشركة عجز في جميع السنوات 2015-2016-2017 وكانت القيم على التوالي (1072916 003,13- دج،

1003248 250,00- دج ، 100958249,98- دج) كان أكبرها في سنة 2015 وهذا العجز يرجع سببه أن الشركة لم تلجأ إلى أي نوع من أنواع التمويل لأنها إستطاعت أن تمول جميع عملياتها الاستثمارية من خزيتها التشغيلية، كما إستغلت الفائض المحقق من دورتها التشغيلية أيضا في تغطية كل التزاماتها التمويلية المتمثلة أساسا في الحصاص والتوزيعات المدفوعة وتسديدات القروض والديون الأخرى بإستثناء سنة 2016 والتي كان فيها الفائض التشغيلي بعد تغطية إحتياجات الاستثمار غير كافي لمواجهة الإلتزامات التمويلية فلجأت الشركة إلى النقدية التي كانت بحوزتها في الدورة السابقة لتغطية هذه الإلتزامات مما أثر سلبا في تكوين الخزينة النهائية لهذه السنة، وهذا ربما يؤكد مسعى الشركة في تخفيض وإستغلال مبلغ النقدية المحتفظ بها.

## 2-3- تحليل قائمة التدفقات النقدية بإستخدام النسب المالية المشتقة منها

من أجل الحصول على تحليل أكثر عمقا للوضعية المالية للشركة نقوم بحساب النسب المالية الممكنة المشتقة من قائمة التدفقات النقدية للشركة من خلال الجدول الآتي :

الجدول رقم (02) : النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية

المقياس	النسبة	2015	2016	2017
تقييم جودة أرباح الشركة	مؤشر النشاط التشغيلي	0.34	0.35	0.48
	مؤشر النقدية التشغيلية	0.74	0.75	1.04
	العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي	0.23	0.24	0.33
	العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي	0.093	0.094	0.12
	العائد على الأموال الخاصة من التدفق النقدي التشغيلي	0.11	0.11	0.14

1.40	0.689	1.288	نسبة التغطية النقدية	تقييم جودة السيولة المالية للشركة
299.93	253.47	165.79	نسبة تغطية فوائد الديون	
1.003	0.77	-	نسبة تغطية الديون القصيرة الأجل	
-	-	-	نسبة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية إلى التدفقات الداخلة من الأنشطة التمويلية	
3.11	1.11	7.41	نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الاستثمارية	تقييم السياسات المالية والمرونة المالية
0.0058	0.0032	0.0035	نسبة التوزيعات النقدية	
			نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة	
			نسبة الإنفاق الرأسمالي	
0.73	0.53	-	معدل المرونة المالية	

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد القوائم المالية لشركة الإسمنت عين التوتة الملاحق رقم: من 01 إلى 05

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا ما يلي :

### 2-3-1- مقاييس تقييم جودة أرباح الشركة

- مؤشر النشاط التشغيلي: في سنة 2015 نلاحظ أن 34% من أرباح الشركة قبل الضريبة و الفوائد تعتبر تدفقات نقدية و هي في ارتفاع مستمر بحيث أصبحت هذه النسبة 35% في سنة 2016 و 48% في سنة 2017 و هذا يدل على زيادة قدرة الأنشطة التشغيلية للشركة على توليد تدفقات نقدية و هذا يعني أن هناك تحسن في جودة و نوعية أرباح الشركة .

- مؤشر النقدية التشغيلية : في سنة 2015 نلاحظ أن 74% من الأرباح الصافية الشركة المحسوبة على أساس الاستحقاق هي أرباح نقدية و هي في ارتفاع مستمر لتصبح 75% في سنة 2016 لترتفع إلى 104% في سنة 2017 و هذا يعكس قدرة أرباح الصافية الشركة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية و هذا يزيد من مصداقية الأرباح المحققة .

- العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي: نلاحظ أن 23% من مبيعات الشركة تم تحصيلها في سنة 2015 بمعنى كل 1 دج من المبيعات ينتج عنه 0.23 دج تدفق نقدي، و استمرت هذه النسبة في الارتفاع لتصبح 25% و 33% في سنة 2016 و 2017 على التوالي ، و هذا يدل على تحسن السياسة الائتمانية للشركة في تحصيل النقدية من الزبائن

- العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي : نلاحظ أن كل 1 دج مستثمر في الأصول يولد تدفق نقدي يقدر بـ : 0.093 دج في سنة 2015 لترتفع هذه القيمة لتصبح 0.094 دج في سنة 2016 و 0.12 دج في سنة 2017 و هذا يدل على زيادة كفاءة الشركة في استغلال أصولها و هو حافز لزيادة الاستثمار في المستقبل .

- العائد على الأموال الخاصة من التدفق النقدي التشغيلي نلاحظ أن كل أذج مستثمر من الأموال الخاصة يحقق تدفق نقدي يقدر بـ 0.11 دج في سنة 2015 و 2016 لترتفع هذه القيمة لتصبح 0.14 دج في سنة 2017 وهذا يعتبر مؤشر على تحسن كفاءة الشركة ويزيد من اهتمام المساهمين وقدرة الشركة على زيادة رأس مالها في المستقبل .

من خلال حساب نسب الربحية السابقة للشركة للفترة المدروسة يتضح أن هناك تحسن في السياسة الائتمانية للشركة الذي سمح بزيادة قدرتها في تحقيق تدفقات نقدية من مبيعاتها ، بالإضافة إلى زيادة قدرة أصولها و أموالها الخاصة على تحقيق تدفق نقدي، ومنه نستطيع القول أن جودة ربحية الشركة في تحسن مستمر خلال هذه الفترة .

### 2-3-2-مقاييس تقييم جودة السيولة النقدية.

- نسبة التغطية النقدية: من خلال هذه النسبة نلاحظ أن الشركة في سنة 2015 و 2017 استطاعت أن تحقق تدفقات نقدية تشغيلية صافية كافية لتغطية التزاماتها الاستثمارية و التمويلية إلا في سنة 2016 فإنها لم تتمكن من ذلك بسبب زيادة التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية و المتمثلة أساسا في اقتناء تثبيبات مالية و التي ساهمت بشكل أساسي في عدم قدرة الشركة على تغطية كل التزاماتها التمويلية مما أدى بالشركة باستغلال النقدية التي بحوزتها من السنة السابقة لتغطية هذه الالتزامات .

-نسبة تغطية فوائد الديون : من خلال هذه النسبة نلاحظ أن الشركة لها قدرة كبيرة على تغطية فوائد الديون و هذه القدرة في زيادة مستمرة خلال سنوات الدراسة 2015-2016-2017 والتي ساوت على التوالي (165.79، 253.47، 299.93) و يعود سبب ذلك أساسا إلى الزيادة المستمرة في التدفقات النقدية التشغيلية من جهة و عدم لجوء الشركة لطلب القروض من جهة أخرى .

-نسبة تغطية الديون القصيرة الأجل: من خلال هذه النسبة يتضح أن التدفقات النقدية التشغيلية الصافية التي حققها الشركة في سنة 2016 قادرة على تغطية 77% من الديون القصيرة الأجل و زادت هذه القدرة لتصبح 100% تقريبا في سنة 2017 و يعود سبب ذلك إلى زيادة صافي التدفقات النقدية التشغيلية و انخفاض محسوس في الديون القصيرة الأجل و هذا في سنة 2017 إذا ما قورنت بسنة 2016 .

- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الاستثمارية: من خلال النسب المحسوبة في الجدول أعلاه يتضح أن الشركة لها القدرة في تغطية نفقاتها الاستثمارية باستخدام الفائض الناتج عن التدفقات النقدية التشغيلية وكانت أفضل نسبة هي لسنة 2015 والتي قدرت بـ 7.41 ثم 3.11 لسنة 2017 ثم 1.11 لسنة 2016. وذلك للزيادة الملحوظة في اقتناء الاستثمارات أو العمليات التوسعية الاستثمارية التي قامت بها الشركة خلال سنتي 2016-2017.

من خلال حساب نسب السيولة السابقة للشركة للفترة المدروسة يتضح أن الشركة لها قدرة على توفير سيولة تسمح لها بمواجهة مختلف التزاماتها و المحافظة على أداؤها التشغيلي و دعم أنشطتها الأخرى و هذا يدل على جودة سيولة الشركة .

### 2-3-3- مقاييس تقييم السياسات المالية والمرونة المالية

- نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة: نلاحظ أن الفوائد النقدية المحصلة من استثمارات المؤسسة في القروض والأوراق المالية تمثل 0.35% و0.32% و0.58% من مجموع تدفقاتها النقدية التشغيلية في السنوات 2015 - 2016 - 2017 على التوالي وهي نسب ضعيفة تدل أن المؤسسة تعتمد كلياً على نشاطها الأساسي في توليد التدفقات النقدية

- معدل المرونة المالية: نلاحظ من خلال هذه النسبة أن الشركة تستطيع أن تغطي 58% من ديونها الطويلة الأجل باستخدام صافي التدفق النقدي التشغيلي في سنة 2016 وزادت نسبة التغطية لتصبح 73% في سنة 2017 ويعود سبب ذلك إلى الزيادة في الفائض المحقق من التدفقات النقدية التشغيلية..

### الخاتمة:

يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية أمراً ضرورياً، يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة وإتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة، ويعتمد هذا التقييم أساساً على القوائم المالية التي تعتبر مخرجات النظام المحاسبي وباستخدام أدوات التحليل المالي التي تعتبر النسب المالية من أهم أدواته. لقد كان المحلل المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية يعتمد في تقييمه للأداء على قائمة الميزانية وقائمة الدخل ولكن بعد الإصلاحات المحاسبية التي قامت بها الجزائر والتي توجت بصدر النظام المحاسبي المالي المستمد من معايير المحاسبة الدولية والذي أدى إلى تغير في المفاهيم ومبادئ وقواعد إعداد وعرض القوائم المالية وكذلك ظهور قوائم جديدة من أهمها قائمة التدفقات النقدية التي تعتمد على الأساس النقدي بخلاف القوائم المالية الأخرى المعتمدة على أساس الإستحقاق، والتي تعتبر إضافة هامة لإحتوائها على معلومات جديدة تمكن من تحليل أدق وأعمق للوضعية المالية وبالتالي تقييم أحسن للأداء المالي للمؤسسة.

ومن خلال الدراسة النظرية والتطبيقية لموضوع المقالة تمكنا من الوصول إلى النتائج التالية:

- قائمة التدفقات النقدية ليست بديلاً للقوائم المالية الأخرى بل هي مكملتها؛
- تعتبر قائمة التدفقات النقدية إضافة كونها توفر معلومات نقدية غير متاحة في القوائم المالية الأخرى؛
- تعد قائمة التدفقات النقدية على الأساس النقدي على خلاف القوائم الأخرى التي تعتمد على أساس الاستحقاق وبالتالي فهي تبين الأثر النقدي لكل نشاط من أنشطة المؤسسة على وضعيتها المالية؛
- تبويب التدفقات النقدية حسب الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية يتيح لمستخدمي القوائم المالية من التعرف على صافي التدفقات النقدية الناتجة عن كل نشاط على حدة ونوعية وطبيعة التدفقات المحققة؛

- تظهر قائمة التدفقات النقدية معلومات عن قيمة وكيفية الحصول واستخدام النقدية والتغيرات التي طرأت عليها من خلال عمليات التشغيل والاستثمار والتمويل، وبالتالي أداة تساعد على إدارة النقدية بكفاءة وقياس نجاح أو فشل الخطط النقدية ووسيلة للرقابة على أنشطة المؤسسة؛

- يعتبر صافي التدفق النقدي التشغيلي مؤشر على القوة المالية للمؤسسة أو ضعفها و مقياس لقدرتها على المحافظة على أدائها التشغيلي وتحسنه ودعم أنشطتها الأخرى، كما يعتبر أفضل معيار لقياس الأداء النقدي وقدرة المؤسسة على النمو والاستمرار؛
- تساعد قائمة التدفقات النقدية على تقييم التدفقات النقدية التاريخية الناتجة عن أنشطتها المختلفة والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية؛
- تساهم قائمة التدفقات النقدية في زيادة جودة المعلومات المحاسبية كونها لا تتأثر بالسياسات المحاسبية البديلة لمعالجة الأحداث الاقتصادية عكس القوائم المالية الأخرى وبالتالي في تعزيز القدرة على القيام بمقارنات سليمة لفترات مختلفة أو بين عدة مؤسسات، كما تتصف هذه القائمة بدرجة عالية من الموضوعية لأنها تأخذ بعين الاعتبار الإيرادات المحصلة المصروفات المسددة فعلا؛
- تساعد النسب الربحية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية من التحقق من مصداقية وجودة الأرباح الظاهرة في قائمة الدخل؛
- تساعد النسب السيولة المشتقة من قائمة التدفقات النقدية من التحليل الدقيق لوضعية السيولة وقدرة المؤسسة على مواجهة مختلف إلتزاماتها، وتبين مقدرة المؤسسة على توليد النقدية ومدى مرونتها المالية في مواجهة الظروف المختلفة؛
- يساعد تحليل معلومات التدفقات النقدية للكشف المبكر عن حالات العسر المالي والإفلاس وبالتالي قيام الإدارة بالإجراءات التصحيحية الضرورية لإنقاذ المؤسسة في الوقت المناسب؛
- حققت شركة الإسمنت عين التوتة صافي تدفق نقدي تشغيلي موجب خلال كل سنوات الدراسة وهو في زيادة مستمر تدل على تحسن أدائها التشغيلي، كما إستطاعت من خلاله أن تغطي وتمول ذاتيا كل إحتياجاتها الإستثمارية و التمويلية ما عدا في سنة 2016 التي لم تتمكن من تغطية إحتياجاتها التمويلية والمتمثلة في تسديدات القروض والتوزيعات الأخرى فلجأت إلى النقدية التي بحوزتها من السنة السابقة لتغطية هذه الإلتزامات وهذا ربما يظهر مسعى الشركة في تخفيض وإستغلال مبلغ النقدية المحتفظ بها وهذا ما يؤكد تغير الخزينة خلال الفترة المدروسة الذي كان موجبا في سنة 2015 و 2017 و سالبها في سنة 2016؛
- من خلال صافي التدفق النقدي التشغيلي الموجب المحقق و من خلال حساب مقاييس تقييم الربحية لشركة الإسمنت عين التوتة يمكن القول أن أرباح الشركة ذات جودة و هي تحسن مستمر .
- من خلال قائمة التدفقات النقدية و مقاييس السيولة المالية لشركة الإسمنت عين التوتة يمكن القول أن الشركة تتوفر على سيولة تمكنها من مواجهة كل إلتزاماتها و القيام بالتوسع و سداد القروض؛ و من خلال ما سبق يتضح أن قائمة التدفقات النقدية تساعد عملية التحليل المالي على تحليل أعمق للوضعية المالية للمؤسسة، وبالتالي الشئ الذي نوصي به هو إعطاء قائمة التدفقات النقدية المزيد من الإهتمام والدراسة من قبل كل الجهات المستخدمة للقوائم المالية، و ذلك نظرا لما تتضمنه من معلومات تعد غاية في الأهمية؛



قائمة الهوامش:

- <sup>1</sup> محمد أبو ناصر، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعلمية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 94
- <sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 19، المؤرخة في 28 ربيع الأول 1430 هـ الموافق لـ 25 مارس 2009 م، ص 26.
- <sup>3</sup> بلعور سليمان، علي بن الطيب، بناء وتحليل جدول تدفقات الخزينة، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة البليدة، أيام 16-17-18- نوفمبر 2011، ص 3
- <sup>4</sup> خالد الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2000، ص 40
- <sup>5</sup> محمد يوسف الهباش، استخدام مقاييس التدفق النقدي و العائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، مذكرة ماجستير غ م، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2006، ص 31
- <sup>6</sup> السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال-التحديات الراهنة-، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2000، ص 3
- <sup>7</sup> أمارة محمد يعي عاصي، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، سوريا 2010، ص 79
- <sup>8</sup> عبد الرحمن محمد سليمان رشوان، دور استخدام نسب التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 5، العدد 2، ديسمبر 2018، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص 282
- <sup>9</sup> عبد الرحمن محمد سليمان رشوان، مرجع سابق، ص ص 282-283
- <sup>10</sup> عريف عبد الرزاق، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص 92.
- <sup>11</sup> محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 162
- <sup>12</sup> منير شاكر واخرون، التحليل المالي مدخل لصناعة القرارات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 164
- <sup>13</sup> بن خليفة حمزة، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص ص 71-72
- <sup>14</sup> محمد مطر، مرجع سابق، ص 164
- <sup>15</sup> هارون عزوزي، دور قائمة التدفقات النقدية في تحسين فعالية الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010-2011، ص 90
- <sup>16</sup> حديبي عبد القادر، تسيير خزينة المؤسسة على ضوء النظام المحاسبي المالي الجديد، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، جامعة الشلف، الجزائر، 2010-2011، ص 134
- <sup>17</sup> طواهرية توفيق، أهمية تحليل قائمة التدفقات النقدية للخزينة في ظل المعايير المحاسبية الدولية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015-2016، ص ص 76-77